الباحث : نـور شدهان عداي
وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية
((دور القطاع الخاص في الحد من البطالة بالاقتصاد العراقي))
المشارك في كتاب وقائع المؤتمر العلمي (الاصلاح برؤية علمية أكاديمية) المجلد (١) ، العدد الاول / ٢٠٢٣

المستخلص:- نظراً لما يهدفه البحث من دراسة دور القطاع الخاص في أستقطابه للعمالة وتقليل معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي، تم أستخدام المنهج الأستنباطي بالأعتماد على مؤشرات تطور نمو ذلك القطاع من خلال تحليل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت وتحليل المساهمة النسبية للتشغيل والبطالة في العراق، وفق ذلك تم التوصل الى نتيجة مفادها محدودية مساهمة القطاع الخاص في التشغيل وتقليل معدلات البطالة في الإقتصاد العراقي، ذلك ما يدعوا الى حث صانعي القرار على تبني سياسات إقتصادية تستهدف تطوير القطاع الخاص، مع تعديل التشريعات والقوانين لتنسجم وتتوافق مع الأستثمار والتشغيل لأستيعاب البطالة الفائضة في البلد .

الكلمات المفتاحية :- القطاع الخاص ، التنمية الاقتصادية ، معدلات البطالة ، التشغيل .

Abstract :-

In view of what the research aims to study the role of the private sector in attracting employment and reducing unemployment rates in the Iraqi economy, The deductive approach was used based on the indicators of the development of the growth of that sector by analyzing its contribution to the gross domestic product and the formation of fixed capital and analyzing the relative contribution of employment and unemployment in Iraq. Accordingly, a conclusion was reached that role of the private sector is limited in employment and the reducing unemployment rates in the Iraqi economy. This calls for urging decision makers to adopt economic policies aimed at developing the private sector. With the amendment of legislation and laws to be consistent and compatible with investment and employment to absorb the surplus unemployment in the country.

Key words :-
private sector, economical development ,unemployment rates, Employment .

منهجية البحث

أولاً / مشكلة البحث : عانى العراق شأنه شأن جميع الإقتصادات النامية من أرتفاع معدلات البطالة ، وقد تزايدت هذه المشكلة بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة طبيعة الإختلال في هيكل الانتاج جراء تبعات الحروب السابقة والانفلات الامني حدت من دور القطاع الخاص في المشاركة بتحقيق الإنتاج والتشغيل والنمو الاقتصادي ، وتعود تلك المشكلة الى حصر غالبية التشغيل في وظائف القطاع العام التي ساهمت بشكل أو بآخر في أرتفاع البطالة بمختلف أشكالها . لذا تتركز مشكلة البحث في التسأول الآتي :-

- ما مدى قدرة القطاع الخاص على تحريك العجلة الإنتاجية والتشغيل المولدة للوظائف وتخفيض معدلات البطالة في البلد ؟

ثانياً / فرضية البحث : يبنى البحث على الفرضية التالية :

" ضعف نشاط القطاع الخاص، وإنخفاض دوره في تخفيض معدلات البطالة بالإقتصاد العراقي " .

ثالثاً/ أهداف البحث : يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية :-

١- دراسة نظرية لماهية مفاهيم القطاع الخاص والبطالة .

٢- تحليل واقع القطاع الخاص والبطالة في الإقتصاد العراقي خلال مدة البحث .

٣- إيجاد مقترحات لسبل تنمية القطاع الخاص وتخفيض معدلات البطالة في العراق .

رابعاً / أهمية البحث : للبحث أهمية كونه يسلط الضوء على الدور الضعيف الذي يقوم به القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي من ثَم عدم قدرته على التشغيل وأمتصاص البطالة في الاقتصاد العراقي.

خامساً/ منهج البحث : الأعتماد على المنهج الأستنباطي لأستخراج الاستنتاجات من الواقع العملي بعد اللجوء الى مكامن النظرية الاقتصادية، مع أستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل متغيرات البحث.

سادساً / حدود البحث : وتشمل كل من :-

الحدود المكانية :- أختيار الاقتصاد العراقي كنموذج للدراسة والتحليل .

الحدود الزمانية :- المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) .

المقدمــة

مما لاشك فيه أن مشكلة البطالة تعاني منها غالبية الدول النامية نتيجة هشاشة البنية الهيكلية لاقتصاداتها ، والعراق واحد من تلك الدول الذي يواجه ومنذ فترات بعيدة معدلات مرتفعة للبطالة نتيجة ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في البلد ، الذي جعل القطاعات الرئيسة ضعيفة في الإنتاج والتشغيل وذلك يعود الى طبيعة الإقتصاد الريعي الذي يهيمن فيه النفط على مكامن الإقتصاد الذي جعل من بقية القطاعات الإقتصادية تدور في فلكه ، كما أن ضعف التشغيل أنشأت حالة من التراخي الاقتصادي في البلد ، فضلاً عن عدم أتباع سياسات تشغيلية محركة للقطاع الخاص بشكل يسهم في تحريك جميع المجالات الإقتصادية .

أن ضعف القطاع الخاص وعدم أستدامة وظائف القطاع العام أسهمت في تردي الواقع الاقتصادي للبلد مع أرتفاع معدلات البطالة ، وإذ اتجه العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى تبني اقتصاد السوق الذي يأخذ بمبادرة القطاع الخاص في تحقيق التنمية وزيادة الفرص التشغيلية ذلك يتطلب سياسات إقتصادية تتماشي مع أفساح المجال

للعمل ليكون المحرك الرئيسِ للفعاليات الاقتصادية ، الذي سيفضي الى تخفيف العبء الملقى على عاتق الدولة بأستقطاب المزيد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل من خلال تحقيق المزيد من التنويع للقاعدة الانتاجية في الاقتصاد.

المبحث الأول

الإطار النظري (مفاهيم نظرية وأسس اقتصادية)

تمهيد :

نتناول في هذا المبحث إطاراً نظرياً لمفهوم القطاع الخاص والمدارس الفكرية الاقتصادية التي اقرت بدور القطاع الخاص في الاقتصاد ، والجانب الثاني يسلط الضوء على البطالة من حيث المفهوم والاسباب مع تحديد انواعها المختلفة .

المطلب الأول : القطاع الخاص (المفهوم والمدارس الفكرية الاقتصادية)

أولاً : مفهوم القطاع الخاص

يشمل مفهوم القطاع الخاص المؤسسات والشركات التي لا تملكها الحكومة ، وتكون خاضعة بشكل مطلق لرأس مال الأفراد والشركات. ويعرف القطاع الخاص بأنه " ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة المباشرة من قبل الدولة ويدار وفقاً لأعتبارات الربحية المالية " (الكواز ، ٢٠٠٨ : ٧) . كما يعرف القطاع الخاص بإنه " نشاط اقتصادي لأفراد أو شخصيات أعتبارية هادف للربح غير مملوك للدولة " أي تكون أنشطة القطاع الخاص تحت رقابة وسيطرة ملكية الوحدات الاقتصادية غير الحكومية مثل القطاع العائلي (أفراد)، أو قطاع الأعمال (شركات ومؤسسات)، وتقوم كل وحدة منهم بالسعي لاستخدام الموارد الاقتصادية لتعظيم عوائدها وتحقيق أقصى ربح ممكن (صندوق النقد العربي : ٤) . وتشكل الخصخصة أحد الجوانب التي ترتكز على مساهمة القطاع الخاص من خلال تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة بهدف زيادة الكفاءة الاقتصادية للمشروعات من خلال الأستخدام الأمثل للموارد وبكفاءة عالية ، مما سيؤدي إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية (هندي ، ٢٠٠٠ : ٢٣٠). وتكمن أهمية القطاع الخاص في كونه الركيزة الأساسية للنشاط الاقتصادي وعملية النمو الاقتصادي، إذ يسهم في توظيف الطاقات الإنتاجية العاطلة والمتمثلة في عنصر العمل من خلال خلق الوظائف والتشغيل، مما ينعكس على الدخل القومي (حمزة ، ٢٠١٥ : ٢٠١٨) . وهذا لا يعني التخلي نهائياً عن دور الدولة بقدر ما يعني إقامة التوازن والتكامل بين القطاعيين العام والخاص لكي تزداد المنافسة وتوسيع القاعدة الانتاجية للبلد (الحافظ ، ٢٠١٢ : ٣٢) .

ثانياً : التناقضات الفكرية والمسوغات الاقتصادية

تختلف وجهات نظر المدارس الفكرية في تحديد موقفها من القطاع الخاص، فالمدرسة الكلاسيكية تدعو الى عدم تدخل الدولة ومنح القطاع الخاص الحرية الفردية الكاملة لتسيير النشاط الاقتصادي والقاعدة الأساسية للفكر الكلاسيكي تتمثل في اليد الخفية التي تعيد التوازن التلقائي للإقتصاد مستندين بذلك على قانون ساي (العرض يخلق الطلب الخاص به)، بما يؤدي الى الوصول الى مستوى الأستخدام الكامل، فضلاً عن الحرية الإقتصادية المطلقة إذ لا يوجد تعارض بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع (حسين ، ٢٠١٥ : ٦١). وحددت تلك المدرسة دور الدولة بثلاث وظائف الأمن والدفاع والقضاء؛ وأن يكون تدخلها في الإقتصاد في أضيق الحدود، على أعتبار أن الفرد أكفأ من الدولة في أستخدام الموارد الإنتاجية وعليه تقع مسؤولية إدارة العملية الإنتاجية ، مستندين بذلك على أفكار الفيزوقراط في عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أو التأثير في جهاز السوق والأثمان (دويدار وآخرون ، ١٩٨٨ : ٥٤) ، وبذلك أصبحت الدولة حيادية وحارسة تسهم بقدر محدود في عمل الأفراد دون أن تتدخل فيه (Smith , ١٩٠٤ : ٨٣٨). وناقضتها المدرسة الكينزية في منح القطاع العام الأولوية لتسيير النشاط الاقتصادي، فهي ترى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للحفاظ على التوازن في الاقتصاد، وليس شرطاً أن يكون عند مستوى الأستخدام التام، إذ لم يعد أمراً مقبولاً ان تقف الحكومة موقف الحياد أزاء الأزمات الاقتصادية التي ترى في تحقيق التوازن في الناتج الكلي عند مستوى الأستخدام الكامل بصورة تلقائية من خلال التفاعل بين العرض والطلب ، مما جعل من الأفكار الكلاسيكية تتأرجح في أواخر أيامها (العاني ، ٢٠١٨ : ٢٧). وأستمرت سيادة تلك النظرية الى أن حدثت أزمة التضخم الركودي في فترة السبعينات مما أدى الى تراجع الأفكار الكينزية لاسيما دور القطاع العام، وأزدادت الدعوة الى العودة بالأفكار الكلاسيكية من قبل النيوكلاسيك المعاصرين التي أستخدمتها سياسات الرئيس الأمريكي ريغان وماركريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا (مدرسة جانب العرض) بأستخدام أسلوب الخصخصة من خلال بيع غالبية مشاريع الدولة إلى القطاع الخاص وأنحسار دور الدولة في البنى التحتية، إذ منحوا دوراً كبيراً لنشاط القطاع الخاص مع تقليل دور القطاع العام من أجل تحقيق التطور الاقتصادي لتلك الدول (الببلاوي ، ١٩٩٨ : ١٨٤) .

المطلب الثاني : البطالـة (المفهوم والأسباب والانواع)

أولاً : مفهوم البطالة

هناك عدة تعريفات للبطالة هناك من يعرف البطالة بإنها " عدم وجود فرص عمل مشروعة لمن توافرت له القدرة على العمل والرغبة فيه ، ويمكن أن تكون البطالة كاملة أو جزئية ". فيما تعرف

منظمة العمل الدولية العاطلون عن العمل بأنهم " الافراد الذين لا يعملون أكثر من ٣٠ ساعة أسبوعياً بالرغم من أستعدادهم للعمل والرغبة فيه وهم يبحثون عن العمل " وهذا المقياس يختلف من دولة لأخرى ، كأن يستخدم أسبوع لكل شهر أو يوم لكل أسبوع (الجنابي وياس ، ٢٠١٤ : ٣٣). وتعرف أيضاً بأنها " التوقف الأجباري أو الأختياري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل (الكيالي وزهيري ، ١٩٧٤ : ٣٣). أي هي الفرق بين كمية المعروض وكمية العمل المستخدم في الأنشطة الإقتصادية المختلفة عند مستويات الأجر وظروف العمل السائدة في السوق (خليفة ، ٢٠٠٦ : ٤) .

من التعاريف السالف ذكرها ، تندرج تسمية البطالــة على الأشخاص ممن يقع سنه بين (١٥-٦٥) سنة، الذي تكون لديه الرغبة في العمل لكن لا يوجد لديه وظيفة مدفوعة الأجر، ومن يبحث عن العمل في مختلف الطرق والوسائل ، ولا تتاح له فرصة العمل مما يجعله عاطلاً عن العمل. وتقاس البطالة بمعدل البطالة (Unemployment Rate) الذي يمثل نسبة غير المشتغلين (العاطلين) من القوة العاملة الى إجمالي القوة العاملة (الجميلي وعبد الكريم، ٢٠١٨ : ١٤٢) أي أن:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالى القوة العاملة}} \times ١٠٠$$

إذ أن القوة العاملة تمثل السكان من هم قادرين وراغبين في العمل ، وفي سن العمل وهم الافراد في سن (١٥) سنة أو أكثر، ليستبعد الأطفال دون ذلك السن والمتقاعدين والعجزة وربات البيوت غير العاملات والطلاب بمختلف أنواعهم (عبد الهادي وأخرون ، ٢٠١٢ : ١٨٨) .

وعلى أساس ذلك ، تقوم دوائر الاحصاء في الدول بتخطيط القوى العاملة لكونه يساعد على تخفيض معدلات البطالة من خلال تجنب ما قد يحدث في البلد من إختلال في توزيع الايدي العاملة على مختلف قطاعات وأنشطة الإقتصاد القومي. إذ قد يترتب على عدم تخطيط القوى العاملة وجود فائض في بعض التخصصات والمهن وعجز في البعض الآخر، الأمر الذي يؤدي الى توزيع بعض أفراد القوة العاملة على أعمال لا تتفق مع تخصصاتهم، مما يؤدي الى إنخفاض إنتاجيتهم (عبد الحليم ، ٢٠٢٠ : ١٥٠) .

ثانياً : أسباب البطالــة

هناك عدة أسباب تساهم في حدوث البطالة وزيادتها وهي (عبد الهادي وأخرون : ١٨٩) :-

١- تباطؤ وتراجع النمو الاقتصادي .

٢- أرتفاع معدلات النمو السكاني .

٣- زيادة عرض العمل الناتج عن هجرة العمال من الريف للمدن، بالإضافة الى زيادة تدفق العمالة الوافدة .

٤- سوء التخطيط الإقليمي وما يرافقه من زيادة مخرجات النظام التعليمي وعدم توافق هذه المخرجات مع حاجات ومتطلبات سوق العمل .

٥- عدم الأستقرار السياسي والأمني، وما يترتب عليه من أنعدام ثقة المستثمرين المحليين والخارجيين ، من ثم انخفاض الأستثمار المحلي والأجنبي .

٦- التغيرات التقنية في الطرق الانتاجية نتيجة التقدم العلمي الذي بدوره يهدف الى إحلال الآلات والمعدات الحديثة محل العمال .

ثالثاً : أنواع البطالـة

تتخذ البطالة أنواعاً متعددة نتيجة اختلاف الأسباب التي أدت الى نشأتها (الشرع ، ٢٠١٧: ٢٦-٣٠) :-

١- **البطالة الدورية** : تظهر بسبب الدورات الإقتصادية أو التقلبات، إذ تختفي مع تحرك الاقتصاد من مرحلة الكساد الى مرحلة الرواج أو الأنتعاش .

٢- **البطالة الاحتكاكية** : تنشأ نتيجة لترك بعض العاملين لعملهم ، والأنتقال الى عمل آخر أو منطقة أخرى أو قطاع إقتصادي آخر وغيرها ، ويرجع السبب وراء ذلك الى البحث عن أجر أعلى أو مستوى معيشي أفضل، إذ أن هؤلاء الأفراد كانوا يعملون في وظائف ومهن أوشكت على الأختفاء، لذلك بات من الضروري على اصحابها البحث عن ظائف ومهن جديدة ، أو يكون هؤلاء الأفراد قد حصلوا على شهادة أكاديمية أو مهنية جديدة تدفعهم للبحث عن وظيفة أفضل، ولعل السمة الأساسية أن هذا النوع من البطالة مؤقت ولا يستمر طويلاً .

٣- **البطالة الهيكلية** : يعد هذا النوع من البطالة جزئي ، أي يقتصر على قطاع معين سواء كان إنتاجي أو صناعي ، وهو لا يمثل حالة عامة من البطالة في الإقتصاد الإجمالي .

٤- **البطالة الموسمية** : تظهر في المشاريع والقطاعات التي يتأثر العمل فيها بتغير المواسم أو الظروف المناخية ، مثل قطاع الزراعة الذي قد يطرأ عليه مدة من الكساد الذي يؤدي الى فقدان العاملين وظائفهم مؤقتاً .

٥- **البطالة المقنعة** : هذا النوع من البطالة هو تعبير عن الإختلال بين حجم العاملين ومقدار إنتاجيتهم ، أي إنخفاض الناتج الحدي للعمال بصورة كبيرة ربما يصل الى الصفر .

٦- **البطالة غير المنظمة (المؤقتة)** : تنشأ بشكل عرضي ويرتبط هذا النوع من البطالة بالعمال العرضيين والمؤقتيين الذين لا يحملون مهارات محددة ، بسبب التغير المستمر الذي يحدث في حجم العمل الذي يقتضي في بعض الأحيان الأستغناء عن خدمات بعض العاملين لفترات محددة .

المبحث الثاني

الجانب التحليلي لإتجاهات القطاع الخاص والبطالة في العراق

نركز في هذا المبحث على تطور نمو القطاع الخاص وإتجاهات معدلات البطالة بالإقتصاد العراقي .

المطلب الأول : تحليل تطور نشاط القطاع الخاص بالإقتصاد العراقي

عند الشروع في تحليل تطور نشاط القطاع الخاص سنركز على أهم متغيريين اقتصاديين يوضحان مقدار نمو البلد هما الناتج المحلي الاجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت .

أولاً : تحليل تطور نمو القطاع الخاص في الناتج

يعد هذا المؤشر ذو اهمية كبيرة في الاقتصاد لكونه يقييس مجموع ما يحققه القطاعيين من قيم للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال عام واحد، مضافاً اليها الفارق بين عوائد الإنتاج من الداخل ومن الخارج (وزارة التخطيط ،٢٠٢١: ١) ، ويمكننا تحليل مساهمة القطاعيين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول الآتي :-

الجدول (١) الأهمية النسبية للقطاعيين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) / مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مع النفط)	القطاع العام	القطاع الخاص	الأهمية النسبية للقطاع العام %	الأهمية النسبية للقطاع الخاص %
٢٠٠٣	٢٩,٨٩٤,٤٧٦.٢	—	—	—	—
٢٠٠٤	٥٣,٤٩٩,٢٣٨.٦	٣٦,٩٦٤,٣٢٧.٧	١٦,٥٣٤,٩١٠.٩	٦٩.١	٣٠.٩
٢٠٠٥	٧٣,٩١١,٠٨٨.٣	٤٩,٦٩٤,٨٨٠.٥	٢٤,٢١٦,٢٠٧.٨	٦٧.٢	٣٢.٨
٢٠٠٦	٩٦,٠٦٧,١٦٠.٦	٦٧,٥١٢,٦١٤.٤	٢٨,٥٥٤,٥٤٦.٢	٧٠.٣	٢٩.٧
٢٠٠٧	١١١,٩٦١,٢٣٠.٢	٧٧,٤٠٣,٦٢٦.٢	٣٤,٥٥٧,٦٠٤.٠	٦٩.١	٣٠.٩
٢٠٠٨	١٥٨,٤٤٣,٥٨٤.٤	١١٦,١٥٩,٤٠٠.٠	٤٢,٢٨٤,١٨٤.٤	٧٣.٣	٢٦.٧
٢٠٠٩	١٣١,٦٣٢,٢١٠.٠	٨٧,٢٥٤,٩٨١.٦	٤٤,٣٧٧,٢٢٨.٤	٦٦.٣	٣٣.٧
٢٠١٠	١٦٣,١٠٤,٧٣٩.٢	١٠٦,٤٠٦,٦٠٠.٣	٥٦,٦٩٨,١٣٨.٩	٦٥.٢	٣٤.٦
٢٠١١	٢١٨,٦١٧,٨٣٤.٨	١٥١,٩٤٢,٧٣٤.٣	٦٦,٦٧٥,١٠٠.٥	٦٩.٥	٣٠.٥
٢٠١٢	٢٥٥,٧٢٧,٠٦٨.٥	١٧٢,٠٥٣,٤٧٥.٨	٨٣,٦٧٣,٥٩٢.٧	٦٧.٣	٣٢.٧
٢٠١٣	٢٧٤,٧٤٥,٨٧٥.٠	١٧٧,٤٠٢,٤٧٦.١	٩٥,١٩٣,٨٨٤.٧	٦٤.٦	٣٤.٦
٢٠١٤	٢٦٧,٢٦٢,٧٨٧.٨	١٧٧,٣٤٠,٢٤٥.٥	٩٣,٩٩٤,٢٩٨.٦	٦٦.٤	٣٥.٢
٢٠١٥	١٩٦,٢٠٣,٠١٣.٣	١١٥,٩٣٣,٢٣٤.١	٩٣,٤٦٤,٩٩٩.٢	٥٩.١	٤٧.٦
٢٠١٦	١٩٨,٧٧٤,٣٦٩.٤	١١٤,٣٢٨,١٧١.٧	٨٤,٤٤٦,١٩٧.٧	٥٧.٥	٤٢.٥
٢٠١٧	٢٢٤,٦٣٦,٣٢٣.٢	١٣٧,٩١٩,٨٤٣.٣	٨٦,٧١٦,٤٧٩.٩	٦١.٤	٣٨.٦
٢٠١٨	٢٧٢,٠٨٣,٨٨٩.٠	١٨٠,٧٨٦,٢٦٨.٦	٩١,٢٩٧,٦٢٠.٤	٦٦.٤	٣٣.٦
٢٠١٩	٢٧٩,٧٥٧,٦٤٢.٦	١٧٨,٣٤٢,٧٥٨.٤	١٠١,٤١٤,٨٨٤.٢	٦٣.٧	٣٦.٣
٢٠٢٠	٢١٧,٤١٣,٥٩٤.١	١٢٠,١٧٩,٠٨٧.٥	٩٧,٢٣٤,٥٠٦.٦	٥٥.٣	٤٤.٧
متوسط المدة				٦٥.٤	٣٥.٠

المصدر : إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، المجموعة الإحصائية السنوية ، احصائيات متفرقة .

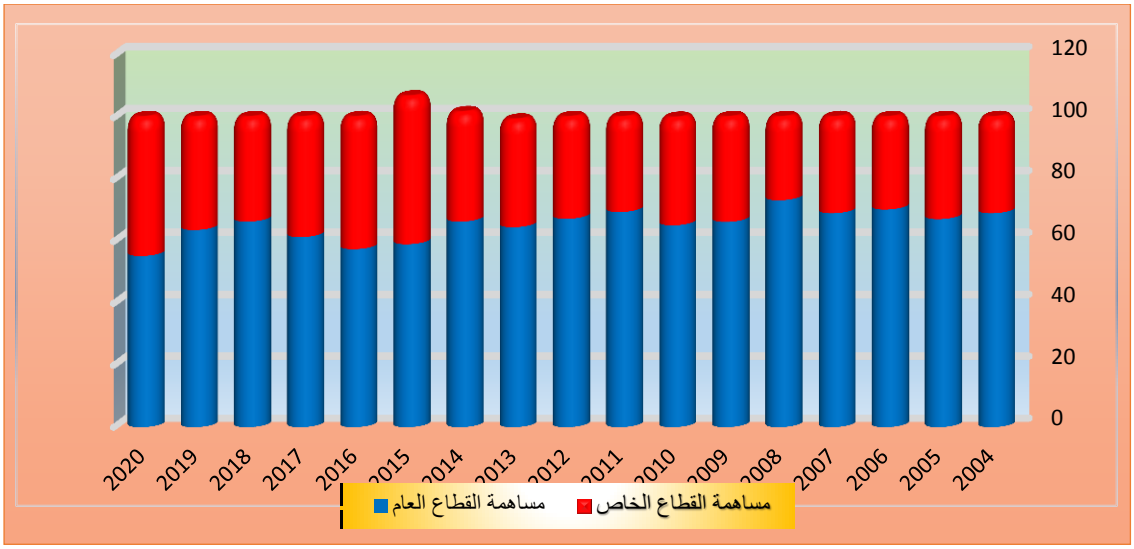

الشكل (١) المساهمة النسبية للقطاعيين العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي

الشكل : من عمل الباحث .

يبين الجدول أعلاه الفارق في المساهمة النسبية للقطاعيين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالاقتصاد العراقي، إذ أن هناك فارق نسبي بين مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج، إذ تفوق مساهمة القطاع العام بشكل كبير مساهمة القطاع الخاص في الناتج، إذ بلغت مساهمة القطاع العام كمتوسط مدة نسبة (٦٥٪) فيما بلغت مساهمة القطاع الخاص كمتوسط مدة نسبة (٣٥%)، وهذا يعود ولوج القطاع العام في أنشطة انتاجية متعددة يسهم نشاط النفط فيها بالجزء الأكبر نتيجة الريعية الاقتصادية، فيما تكون مشاركة القطاع الخاص محدودة في أنشطة الإنتاج نتيجة ضعف مشاركته في النشاط الاقتصادي تكاد تنحصر هذه الأنشطة في العقارات والتأمين والمال وأن التراجع الكبير في اداء القطاع الخاص يعود سببه الى تبعات الحروب على الاقتصاد العراقي، وتدمير البنية التحتية التي أدت الى توقف غالبية مشاريع القطاع الخاص، مع أرتفاع تكاليف الانتاج ، وضعف المنافسة أمام السلع والمنتجات من الخارج وأنعكاسها على تدهور القطاعات الإنتاجية، مما جعل قطاع النفط الخام الذي تديره الدولة يضطلع بمهمة قيادة الإقتصاد العراقي برمته وازاحة القطاع الخاص عن المساهمة في الانتاجية.

ثانياً : تحليل تطور نمو القطاع الخاص في التراكم الرأسمالي المادي

يعرف التكوين الرأسمالي بإنه " القيمة النهائية للسلع الرأسمالية الثابتة زائداً قيمة ما يصنعه المنتج من سلع رأسمالية لأستعماله في مصنعه، ونعني به الأستثمار في المعدات والالات كافة في البلد، أي الأصول الثابتة القابلة لإعادة الإنتاج مضافاً اليها المخزون السلعي" (وزارة التخطيط ، ٢٠١٨: ٤). وأن إنخفاض مستوى تقدم قوى الانتاج يعني إنخفاض مستوى الإضافة السنوية الى الطاقة الإنتاجية السائدة، ويشير الانخفاض في مستوى التراكم الرأسمالي المادي الى تخلف قوى الانتاج السائدة فيها بما يؤدي الى زيادة طفيفة في الطاقة الإنتاجية، ومن ثم عدم قدرة قوى

الانتاج على النمو والتطور، فضلاً عن انخفاض النصيب من الدخل القومي أو موارد المجتمع الموجهة الى الاضافة في زيادة الطاقة الانتاجية بما يخلق إنخفاضاً في حجم الفائض الاقتصادي الفعلي للبلد.

ويقاس حجم التراكم الرأسمالي بنسبة الأستثمار الإجمالي الى الناتج وغالباً ما تتراوح بين (٢٠-٣٥%). ويبين الجدول إدناه المساهمة النسبية لكل من القطاعيين العام والخاص في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق .

الجدول (٢) الأهمية النسبية للقطاعيين العام والخاص في اجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) / مليون دينار

السنة	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	القطاع العام	القطاع الخاص	الأهمية النسبية للقطاع العام %	الأهمية النسبية للقطاع الخاص %
٢٠٠٣	٣,٧١٧,٧٩٩	٢,٩٧٤,٦٩٩	٧٤٣,١٠٠	٨٠.٠	٢٠.٥
٢٠٠٤	٤,٣١٩,٤٧٨	٣,٣٧٠,٣٥٥	٩٤٩,١٢٣	٧٨.٠	٢٢.٠
٢٠٠٥	١٠,٠٦٣,٢٦٨	٨,٧٦١,٧٥٦	١,٣٠١,٥١٢	٨٧.١	١٢.٩
٢٠٠٦	١٥,٨٢٩,٦٦٨	١٣,٧٧٨,١٨١	٢,٠٥١,٤٨٥	٨٧.٠	١٣.٠
٢٠٠٧	١٩,٠٨٦,٣٨٢	١٦,٥٣٤,٨٦٧	٢,٥٥١,٥١٥	٨٦.٦	١٣.٤
٢٠٠٨	٢٩,٣٢٤,٢٩٩	٢٦,٢٢١,٤٥٩	٣,١٠٢,٨٤٠	٨٩.٤	١٠.٦
٢٠٠٩	٣٤,٧٧٩,٩٢٩	٣٠,٦٥٥,٣٩٨	٤,١٢٤,٥٣٠	٨٨.١	١١.٩
٢٠١٠	٦٢,٢٤٩,٤٥٨	٥٦,٢٦٩,٧٩٨	٥,٩٧٩,٦٦٠	٩٠.٤	٩.٦
٢٠١١	٨٤,٤٧٤,٢٠٤	٧٦,٤٥٨,٩٠٢	٨,٠١٥,٣٠٣	٩٠.٥	٩.٥
٢٠١٢	١١٣,٧٤٤,٤٤٠	١٠١,٧٦١,٧٤٥	١١,٩٨٢,٦٩٦	٨٩.٥	١٠.٥
٢٠١٣	١٥٦,٥١١,٠١٨	١٣٦,١٧١,٨٣٢	٢٠,٣٣٩,١٨٦	٨٧.٠	١٣.٠
٢٠١٤	١٩٦,٤٧٩,٦٣٧	١٦٤,٩٤٢,٢٨٨	٣١,٥٣٧,٣٥١	٨٣.٩	١٦.١
٢٠١٥	٢٢٧,٧٦٣,٩٧٨	١٨٣,٦١٦,٢٤٣	٤٤,١٤٧,٧٣٦	٨٠.٦	١٩.٤
٢٠١٦	٢٣٥,٦٧٣,٤٤٤	١٨٤,١٦٨,٢٨٣	٥١,٥٠٥,١٦١	٧٨.١	٢١.٩
٢٠١٧	٢٤٤,٣٩٧,٦٤٣	١٨٣,٦٤٥,٩١٨	٦٠,٧٥١,٧٢٥	٧٥.١	٢٤.٩
٢٠١٨	٢٥٥,٢٥٦,٩٤٨	١٩٠,٣٧١,٢٥٠	٦٤,٨٨٥,٦٩٨	٧٤.٦	٢٥.٤
٢٠١٩	٢٨١,٠٩٧,٥١١	٢١٠,٣٠٠,٦٨٥	٧٠,٧٩٦,٨٢٦	٨٤.٨	٢٥.٢
٢٠٢٠	٢٦٨,١٧٧,٢٣٠	٢١٣,٢٥٦,٢٤٩	٦٧,٨٤١,٢٦٢	٧٩.٥	٢٥.٣
متوسط المدة				٨٣.٩	١٧.٠

المصدر : إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات :

- **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سلسلة بيانات .**
- **وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، سلسلة صافي التراكم الرأسمالي للسنوات ١٩٩٥-٢٠١٩ .**

يظهر لنا الجدول (٢) أقيام إجمالي تكوين رأس المال الثابت إذ نلاحظ أن هناك اتساع في مساهمة القطاع العام في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بمعدل نسبي (٨٣.٩%) ، فيما بلغت مساهمة القطاع الخاص معدل نسبي (١٧%) خلال مدة البحث، وهذا ما جعل القطاع الحكومي يهيمن على العملية الأستثمارية، وهذا يعود سببه الى قدرة الدولة على تمويل العديد من المشاريع الأستثمارية لاسيما الخدمية وإن تلك الزيادات في تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام لا تمثل زيادات حقيقية أي خلق طاقات إنتاجية جديدة بقدر ما هي في جانب كبير منها ، تمثل تعويضاً وتغطية لاثار الدمار المادي والاندثار الفني الذي لحق بالطاقات الإنتاجية القائمة فعلاً ، وعلى

النقيض من ذلك ضعف المنافسة للقطاع الخاص جراء عدم توفر البيئة الأستثمارية المشجعة والمحفزة لعمله التي تندرج تحت عدم إقدام القطاع الخاص على الأستثمار الا في مجالات محدودة أغلبها تجارية، وهروب الأموال الى الخارج ، وتوجه أغلب رؤوس أموال القطاع الخاص الى الأعمال التجارية القصيرة الاجل والسريعة الاسترداد خوفاً من إنخفاض قيمة العملة ، نقص التمويل والسيولة وصعوبة الحصول على الأئتمان ، تعارض السياسات الاقتصادية ، تردي البنية التحتية، سوء الوضع الأمني، تعدد الإجراءات وأتساع الروتين والبيروقراطية، ضعف تنفيذ القوانين، الفساد المالي والاداري ، وسوء الادارة والممارسات التجارية المتخلفة... وغيرها(العقابي ، ٢٠١٥ : ٣٦٤) ، الذي أسهم في عزوف القطاع الخاص عن المشاركة الفاعلة في الأستثمار قياساً بقدرة الحكومة على تحمل عبء تكلفة الفرصة البديلة التي تكتنف عملية الأستثمار.

ومن أجل الوصول الى تحليل معمق لتطور نمو القطاع الخاص لابد من تحليل إسهامه بالموجودات الخاصة بتكوين رأس المال الثابت كما مدرج في الجدول الآتي :-

الجدول (٣) نسب مساهمة القطاع الخاص بالموجودات الخاصة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) / مليون دينار

السنة	الأبنية السكنية	الابنية غير السكنية	الانشاءات الأخرى	وسائط نقل	الات ومعدات وعدد وقوالب	اثاث واجهزة مكتب	الاصول المفتلحة	موجودات أخرى
٢٠٠٣	١٨.٧	١.٣	٠.٠					
٢٠٠٤	٢٠.٢	١.٧	٠.٠					
٢٠٠٥	١١.٦	١.٣	٠.٠					
٢٠٠٦	١١.٧	١.٢	٠.٠					
٢٠٠٧	١١.٨	١.٥	٠.٠					
٢٠٠٨	٩.٢	١.٣	٠.٠					
٢٠٠٩	١٠.٠	١.٦	٠.٢					
٢٠١٠	٧.٣	١.٢	٠.١	٠.٧	٠.١	٠.٢		
٢٠١١	٧.٠	١.٢	٠.١	٠.٥	٠.١	٠.٦		
٢٠١٢	٧.٩	١.٣	٠.١	٠.٤	٠.٤	٠.٥		
٢٠١٣	٧.٨	١.٠	٠.١	٢.٦	١.١	٠.٣		
٢٠١٤	٨.٦	١.١	٠.١	٣.٩	٢.٠	٠.٣		
٢٠١٥	٨.٨	١.١	٠.٨	٤.٧	٣.٧	٠.٣	٠.٠	٠.٠
٢٠١٦	١٠.٠	١.٢	٠.٨	٤.٥	٤.٩	٠.٣	٠.٠	٠.٠
٢٠١٧	١١.٦	١.٧	١.٠	٣.٨	٦.٣	٠.٤	٠.٠	٠.١
٢٠١٨	١٢.٩	١.٩	١.٠	٣.٣	٥.٨	٠.٤	٠.١	٠.١
٢٠١٩	١٣.١	٢.١	١.٠	٢.٨	٥.٧	٠.٤	٠.١	٠.١
٢٠٢٠	١.٨	١٥.٢	١٥.٢	١٣.٨	١٥.٢	٥٠.١	٠.٥	٠.٦
المعدل	10.6	2.2	1.1	2.3	2.5	3.0	0.0	0.1

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سلسلة بيانات . * عدم توفر بيانات عام ٢٠٢٠ .**

نلاحظ من الجدول أعلاه الذي يمثل مجموع ما تم أنفاقه لامتلاك الموجودات الثابتة من قبل القطاع الخاص لتكوين رأس المال الثابت، إن مساهمته في الانفاق عليها شهدت تذبذباً ما بين الأرتفاع والإنخفاض ويعود سبب ذلك الى وجود إختلالات في بنية الإقتصاد، غياب المناخ

الأستثماري الملائم، عدم الأستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، ضعف المركز المالي للمستثمر العراقي، وضآلة القواعد المالية للجهاز المصرفي... وغيرها .

المطلب الثاني : تحليل إتجاهات البطالة بالاقتصاد العراقي

أولاً : تحليل معدل البطالة حسب الجنس

يحظى مؤشر قياس معدل البطالة حسب الجنس بأهمية كبيرة في مؤشرات التنمية كونه يحدد مقدار البطالة لكل جنس على حدا ومنه يمكن أن نستنبط معدلات التشغيل حسب الجنس وأيهما الأكثر مشاركة في العمل ، من ثم تحديد مقدار النقص في العمالة بسوق العمل .

الجدول (٣) تطور معدل البطالة للفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر حسب الجنس للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

السنة	معدل البطالة (الذكور) %	معدل البطالة (الاناث)%	معدل البطالة العام %	نسبة النمو %
٢٠٠٣	٣٠.٢	١٦.٠	٢٨.١	—
٢٠٠٤	٢٩.٤	١٥.٠	٢٦.٨	(٦.٤)
٢٠٠٥	١٩.٢	١٤.٢	١٧.٩	(٣٣.٢)
٢٠٠٦	١٦.٢	٢٢.٧	١٧.٥	(٢.٢)
٢٠٠٧	١١.٧	١١.٧	١١.٧	(٣٣.١)
٢٠٠٨	١٤.٣	١٩.٦	١٥.٣	٣٠.٨
٢٠٠٩	٨.٢	٩.٦	١٤.٠	(٨.٥)
٢٠١٠	٧.٨	١٠.٥	١٢.٠	(١٤.٣)
٢٠١١	٧.٥	١١.٣	٨.٣	(٣٠.٨)
٢٠١٢	٧.٠	١٢.٠	١١.٩	٤٣.٤
٢٠١٣	٧.١	١٢.١	١٣.٧	١٥.١
٢٠١٤	٧.٢	١٢.٣	١٠.٦	(٢٢.٦)
٢٠١٥	٧.١	١٢.١	١٠.٧	٠.٩
٢٠١٦	٦.٩	١١.٩	١٠.٨	٠.٩
٢٠١٧	٧.٢	١١.٩	١٣.٨	٢٧.٨
٢٠١٨	٧.٣	١١.٨	١٢.٩	(٦.٥)
٢٠١٩	١٠.٢	١١.١	١٢.٨	(٠.٨)
٢٠٢٠	١١.٣	١٢.١	١٣.٧	٧.٠
معدل النمو المركب (٢٠٠٣-٢٠١١)	(٠.١)	(٣.٨)	(١٢.٧)	
(٢٠١٢-٢٠٢٠)	٥.٥	٠.٧	١.٦	

المصدر : إعداد الباحث بالأعتماد على بيانات :-

- **المدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح التشغيل والبطالة في العراق ، السنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ .**
- **المدة (٢٠٠٩-٢٠٢٠) موقع البنك الدولي www.worldbank.org/data**

يتضح من الجدول (٣) أن معدلات البطالة للسكان بعمر (١٥) سنة فأكثر بلغت معدلات مرتفعة تجاوزت المعدل الطبيعي (٧%) وقد أرتفعت بصورة متواصلة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٠٧) وتعود أسباب ذلك الى حل الجيش العراقي السابق والمؤسسات الأمنية بعد الأحتلال ، توقف العديد من المشروعات والصناعات المتوسطة والصغيرة نتيجة عدم قدرتها على منافسة البضائع المستوردة ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة بعد ظل انفتاح الأسواق العراقية على السلع والبضائع من الدول الأخرى، عدم الشروع الكامل في التحول نحو إقتصاد السوق ونظام

الخصخصة التي أفضت الى إتساع عبء بطالة الخريجين، كما أن ضعف الأستثمار الحكومي والنهوض بالقطاعات الإقتصادية الإنتاجية التي تعتمد على عنصر العمل الكثيف والأعتماد على قطاع النفط الذي يقل فيه الأعتماد على عنصر العمل المنخفض ، فضلاً عن الزيادة في النمو الديمغرافي غير المواكب للنمو الاقتصادي، وغياب التوافق بين مخرجات التكوين ومتطلبات التشغيل (حسين ، ٢٠١٢ : ٩٢-٩٣)، وأنخفضت البطالة في المدة (٢٠٠٩-٢٠١١) بسبب تشغيل أعداد كبيرة من الشباب في أجهزة الجيش والشرطة وقوى الأمن الأخرى، وأستمر الإنخفاض التدريجي في معدلات البطالة لعام ٢٠١٤ بعد ولوج عدد كبير من الخريجين في صفوف الجيش العراقي لمقارعة ارهاب داعش ، كما أنخفضت معدلات البطالة في الأعوام ٢٠١٨ و٢٠١٩ بسبب أرتفاع مستوى النشاط الأستثماري للأنشطة الاقتصادية، فيما أرتفعت من جديد في عام ٢٠٢٠ نتيجة التوقف الجزئي للأنشطة الإقتصادية نتيجة تبعات جائحة وباء كورونا على الإقتصاد .

كما نلاحظ من الجدول ذاته تفاوت معدلات البطالة بين الذكور والأناث خلال مدة البحث ، وتشير البيانات الى أرتفاعها بين الاناث الذي ترجع أسبابه الى ضعف مشاركة الاناث في سوق العمل نتيجة طبيعة الأختلاف في تركيبة السكان، عدم وجود سياسة لتمكين النساء، كما أن هناك عدد كبير من النساء الخريجات لا يرغبن بالعمل لاسباب خاصة بهن ، ناهيك عن ضعف الثقافة المجتمعية ادت الى إنخفاض دخول المرأة في سوق العمل (منظمة العمل الدولية : ٨) .

ثانياً : تحليل مستوى التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية

يمكن قياس مستوى التشغيل بالأستناد على طريقة هيكل التشغيل القطاعي التي تقوم على ملاحظة نسبة العاملين في بعض الانشطة الاقتصادية الى إجمالي العاملين في الأنشطة كافة، الذي يعد مؤشراً على وجود التشغيل الناقص والبطالة في مجمل الاقتصاد. ويبينه الجدول الآتي:-

الجدول (٤) التوزيع النسبي للقوى العاملة على القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

السنة	القطاع النفطي	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي	المجموع
٢٠٠٣	١.٨	١٢.٥	١٨.٩	٦٦.٨	١٠٠
٢٠٠٤	٢.١	٨.٧	١٦.٠	٧٣.٢	١٠٠
٢٠٠٥	٢.١	٥.٣	١٠.٩	٨١.٧	١٠٠
٢٠٠٦	٢.٢	٦.٥	٩.٦	٨١.٧	١٠٠
٢٠٠٧	٢.٤	٧.٩	١٣.١	٧٦.٧	١٠٠
٢٠٠٨	٢.٦	٨.٢	١٥.٤	٧٣.٩	١٠٠
٢٠٠٩	٢.٦	٤.٢	٨.٥	٨٤.٧	١٠٠
٢٠١٠	٢.٦	٧.١	٩.٩	٨٠.٤	١٠٠
٢٠١١	٢.٦	٧.٦	١٠.٨	٧٩.٠	١٠٠
٢٠١٢	٢.٧	٨.١	١٠.٤	٧٨.٩	١٠٠
٢٠١٣	٣.٠	٨.٣	١٠.٧	٧٨.٠	١٠٠
٢٠١٤	٣.١	٧.٥	٩.٥	٧٩.٩	١٠٠
٢٠١٥	٣.١	٧.٧	٩.١	٨٠.١	١٠٠
٢٠١٦	٣.٢	٧.٣	٨.١	٨١.٤	١٠٠

٢٠١٧	٣.٣	٧.٦	٧.٥	٨١.٦	١٠٠
٢٠١٨	٣.٥	٧.٠	٧.٥	٨٢.٠	١٠٠
٢٠١٩	٣.٥	٦.٢	٨.٣	٨٢.٠	١٠٠
٢٠٢٠	٣.٦	٦.٦	٨.٢	٨١.٦	١٠٠
المعدل	٢.٨	٧.٤	١٠.٧	٧٩.١	١٠٠

المصدر : اعداد الباحث بالأعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ، سنوات مختلفة .

***** الاعوام (٢٠١٦-٢٠٢٠) تم التنبؤ بها من قبل الباحث باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS .**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) تعاني من تراجع في التوزيع النسبي للتشغيل، مما جعلها قطاعات محدودة الانتاجية قادت الى تخلف الهيكل الانتاجي والبنيان الاقتصادي، وكذلك الحال في القطاع النفطي القائد للتنمية الذي يتطلب حجم من رأس المال يفوق حجم الأيدي العاملة التي يستقطب عدد كبير من العمالة الأجنبية ضمن عقود التراخيص، فيما أرتفع التوزيع النسبي للتشغيل في القطاع الخدمي وغالبية هذه الأعمال التي يزاولها الأفراد هي أعمال هامشية منخفضة الانتاج وتكاد تكون معدومة فهي الأخرى تعاني من بطالة مقنعة نتيجة إنخفاض الاداء المتأتي عن إنخفاض مستويات المهارة لدى العمال .

وبذلك أدى الاقتصاد الريعي في تراجع القطاعات الانتاجية التي كانت عاملة وتحويل العاملين فيها الى عاطلين أو مقنعين ضمن وظائف القطاع العام أو عاملين هامشيين انتاجيتهم أدنى من كلفة تشغيلهم، لذا بالمجمل أن منظومة التشغيل في القطاعات الاقتصادية تحتاج الى إعادة هيكلة مع منح دور أكبر للقطاع الخاص من أجل إحياء هذه القطاعات وتشغيل عدد كبير من القوى العاملة النشطة التي تمتص جزء كبير من معدلات البطالة في البلد .

المطلب الثالث : العلاقة بين القطاع الخاص والبطالة بالإقتصاد العراقي

أولاً : اليآت وسبل التحول الى القطاع الخاص

تشير الأحداث السياسية والاقتصادية الى أن العراق أتجه بعد عام ٢٠٠٣ بالشروع بالتحول الى إقتصاد السوق واعطاء دور كبير للقطاع الخاص في بلوغ المنافسة الدولية. وبهدف تحقيق ذلك تم تشكيل الهيئة العراقية للخصخصة المرتبطة بمجلس الوزراء، وأستمرت الهيئة بالعمل ثمانية أشهر ليتم حلها من قبل مجلس الوزراء، ويتلخص دورها في إجراء الدراسات والتحضير لنقل المشروعات الى القطاع الخاص، وبالرغم مما أثير بشأنها من أهمية الا أنها كانت قاصرة على الدور البحثي والدراسي ، دون إن يكون لها تأثيراً على المسار التنفيذي (الياسري ، ٢٠١٠ : ٩٦). وقد شجع الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ على عمل القطاع في المادة (٢٥) منه .

وعند الأطلاع على وثيقة ستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥-٢٠٠٧) نجد الرغبة بمنح القطاع الخاص دوره في النشاط العراقي في العراق، من خلال تبني إستراتيجية تنموية اقتصادية طويلة الأمد تهدف الى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوسيع القاعدة الانتاجية والتنوع الاقتصادي ،

وأن يصار الى التحول تدريجياً الى إعطاء دور أكثر فاعلية للقطاع الخاص في ريادة العملية التنموية وبالسماح للأستثمارات المباشرة لرؤوس الأموال بكل إشكالها من الأستثمار على وفق تحرير الاقتصاد من القيود المتمثلة بأسعار الصرف والأسعار والتجارة وجذب الأستثمار الأجنبي عبر تهيئة المناخات التي توفر الشروط المؤاتية لعملية التنمية في العراق (الياسري : ٩٧) .

الا أن المعطيات اثبتت خلاف ذلك واتجهت رؤوس الأموال للقطاع الخاص للأستثمار خارج العراق بسبب عدم الأستقرار السياسي والأمني مع توجه الأستثمارات الداخلية للقطاع الخاص نحو القطاع التجاري ، كونه القطاع الأكثر رواجاً والاكثر ربحية . فضلاً عن إنكفاءه عدم وجود ضمان إجتماعي للعاملين في القطاع الخاص طول تلك الفترة الماضية (صالح وجنابي ، ٢٠١٨ : ١٥٢). وبشكل عام ان امكانيات القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي تكاد تكون محدودة وتنحصر في مجالات أمتلاكه عنصر العمل الكثيف، وإمكانية هيمنته على سائر الأنشطة الاقتصادية فيما لو تهيأت له الظروف المناسبة ، فضلاً عن استفادته من العوائد الريعية المتحققة فيما لو كان نصيبه منها عبارة عن قروض أو سلف . وهو ما يؤشر محدوديته في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي (الموسوي وعبد الرزاق ، ٢٠٢٠ : ١٨٠) .

وفق ما تم ذكره سابقاً ، يجب على الحكومة تطوير إمكانية القطاع الخاص ليصبح عماد التنمية ومحركاً رئيسياً للاقتصاد من خلال خلق البيئة الملائمة لعمله مع تهيئة اليآت السوق والمنافسة ويتم ذلك من خلال تحقيق الآتي :-

١- تبني برنامج وطني للاستثمار يضمن اعادة أحياء المصانع والمعامل لأستيعاب أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وإدخالهم دورات تدريبية لإعادة تاهيلهم وأشراكهم في سوق العمل اللائق .

٢- إيلاء الأهتمام بالمؤسسة التعليمية وربط الخريجين بسوق العمل والقيام بالغاء التخصصات في الجامعات التي لا تلبي حاجة ومتطلبات السوق ، بما يسهم في أستيعاب عدد واسع من الخريجين .

٣- دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تؤدي الى أستقطاب الأيدي العاملة المتزايدة وتقليص معدلات البطالة بين افراد المجتمع .

٤- قيام الدولة بتهيئة مستلزمات الأمن والأستقرار وتطوير البناء المؤسسي وتحسين الادارة ومحاربة الفساد الاداري والمالي التي تعد عقبات تجاه تنمية القطاع الخاص .

٥- وجود العديد من الشركات المملوكة للدولة التي تمتلك مقومات أستعادة أرباحها ويمكن أن تشكل مصدراً رئيسياً لخلق فرص عمل جديدة من خلال خصخصة بعضها على وفق معايير اقتصادية بحتة ، وتحديد نسب التحول والمساهمة بمدى قدرة الإدارة في تحقيق الانتاج الأمثل

ومدى أستعداد رأس المال الخاص الدخول في مثل هذه الأنشطة ومدى إمكانية الحكومة في تلافي الآثر الاجتماعي الناجم عن خصخصتها .

٦- دعم الحكومة لصغار المنتجين للعمل من خلال تفعيل قانون حماية المنتج لحمايتهم من المنافسة غير الشرعية مع كبار المنتجين، وضمان أستمرار عمل الأفراد الصغار الذين يعملون في ظل منافسة كبار المنتجين .

٧- ازالة الترهل الموجود في القوانين والأنظمة والضوابط والتعليمات السابقة التي تحاصر وتعيق عمل القطاع الخاص .

ثانياً : اليآت وسبل الحد من البطالة

أن ضعف القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتحريك العجلة الانتاجية والاستخدام والتشغيل، أدى ذلك الى تزايد في معدلات البطالة بالرغم من الاجراءات التي اتبعتها الحكومة في الحد من البطالة ، إذ قامت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية بالتعاون مع وزارة التخطيط بتنفيذ أول مسح جزئي لسوق العمل في العراق خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ، لكنه لم يكن بالمواصفات الدولية إذ كان خالياً من دراسة (المدن الرائجة ، البطالة ، الأعمال الحرفية ، مشاريع التنمية الصناعية ، الأستثمار في سوق العمل ... الخ) .

وفي عام ٢٠٠٤ أتبعت الحكومة سياسة عشوائية أستهدفت تغير سلم رواتب موظفي الدولة والقطاع العام بإتجاه زيادة رواتب الدرجات الوظيفية كافة ، مما أدى الى توظيف عدد كبير من الخريجين في القطاع العام وأهمال القطاعات الاقتصادية الحيوية وتحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد منتج يقوده القطاع الخاص الى إقتصاد مستهلك يغرق بالسلع والبضائع في السوق من دول الخارج .

وقد شهد عام ٢٠١٠ انطلاق أول وثيقة لسياسة التشغيل الوطنية من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المتضمنة (اهداف واجراءات وبرامج وآليات مع سلسلة الارشادات) لمعالجة مشكلة البطالة ، وقد تم وضع البيان على ارض الواقع في عام ٢٠١٢ لتحديد الاطار المؤسسي لسياسة التشغيل الوطنية من خلال توزيع الادوار بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والشركاء الاجتماعيين وذوي المصالح ، يستهدف ١٤ وزارة ، لتوفير فرص العمل للراغبين بالعمل ، وتم وضع جهاز متكامل للرصد والمراقبة .

وفي عام ٢٠١٣ تم اعداد خطة التنمية الوطنية (٢٠١٣-٢٠١٧) التي تناولت سياسة التشغيل وتخفيض نسب البطالة في البلد ، الا انه مع إتباع سياسة النمو المتوازن وإنخفاض سبل تطوير القطاع الخاص لم تنشط القطاعات الاقتصادية ولم تتحقق أهدافها في تخفيض البطالة .

وقد شهد عام ٢٠١٤ أرتفاع معدلات البطالة لدخول أرهاب داعش وما تبعه من تدهور في الوضع الإقتصادي والإجتماعي والأمني ولم يكتب لوثيقة سياسة التشغيل الوطنية النجاح .
فيما تناولت أهداف التنمية المستدامة عام ٢٠١٥ موضوع التشغيل بطريقة حديثة من خلال تنفيذ برامج العمل اللائق وهو البرنامج الذي يحقق عملاً مستمراً منتجاً ومحمياً ومضموناً ، ضمن أولويات ثلاث تنحصر في (أن يكون العمل منتج ، أن يكون نظام حماية أجتماعية ويليق بالحياة الاجتماعية ، وأن تتهيأ لبيئة العمل حماية إجتماعية وأنسانية) . متضمنة تشغيل العمالة الكاملة ، التشغيل بعقد أو أجر ، حوكمة سوق العمل ، وقد فشلت تلك الأهداف لكونها غير متوافقة مع بيئة العمل كما أن القائمين على تنفيذها غير مؤهلين .

وقد أصدرت منظمة العمل الدولية ٢٠١٠-٢٠٢٠ العقد العربي للتشغيل الهدف منه معالجة مشكلة البطالة وحددت أهدافه (خفض معدل البطالة عن مستوى ٧% ، العمل على زيادة الأجور النقدية ، عدم الأعتماد على العمالة الأجنبية ، تهيئة فرص العمل للمرأة ، تفعيل مراكز التدريب المهني ... الخ). وفي عام ٢٠١٨ أجتمعت الدول العربية حول قضايا رئيسة تخص العقد العربي للتشغيل لتدارس معدلات التشغيل والبطالة وقد بينت الأرقام والدلائل على أن العراق قد حقق إنخفاضاً في معدلات البطالة .

وقد صادق العراق في عام ٢٠١٩ على العقد المبرم بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومنظمة العمل الدولية حول وضع برنامج وطني للعمل اللائق (٢٠١٩–٢٠٢٣) التي تتمحور أولوياته حول (خلق فرص عمل للعاملين ، توسيع الاستثمارات ، هيكلة الشركات العامة ، كفاءة تكنولوجيا الانتاج ، أستخدام الحوكمة في سوق العمل) وقد نتج عن ضعف الدولة على تنفيذ سياساتها وتطبيق القانون أن تكون المخرجات غير متوافقة مع ما تم أعداده .

وبذات السنة عقدت منظمة العمل الدولية مؤتمراً دولياً ضم مشاركة ١٨٧ دولة لتدارس موضوع العمالة والبطالة لمئة عام للمدة (١٩١٩-٢٠١٩) مع إيجاد حلول لأسواق العمل وإيجاد معالجة لمعدلات البطالة المرتفعة في الدول كافة .

ورغم الاجراءات المذكورة آنفاً لم تنخفض معدلات البطالة ومازال القطاع الحكومي يهيمن على الوظائف ، الا ان هناك هناك مؤشر يلوح بالافق بإن يكون هناك أهتمام بمشكلة البطالة من خلال الأستثمار في الأنسان لخلق بيئة تنظيمية ومؤسسية ناجعة وإيجاد تشريعات تضمن حقوق العمال وتنظيم العمل غير المنظم ، إذ على مستوى التشريعي تم قانون الضمان الاجتماعي والتقاعد للعمال الذي يسلط الضوء على (الضمان الاختياري ، ضمان العاملين ، ضمان العاملين في القطاع غير المنظم ...) .

وعلى مستوى السياسات الاقتصادية هناك سياستين اقتصادية كلية يمكن أستخدامهما على المدى القريب للحد من البطالة في البلد هما كالآتي :–

أولاً / سياسة قصيرة الامد (ذات آثر منخفض) : يتم القضاء على البطالة من خلال منح إعانات للعاطلين ، وتلك السياسة لا تحقق آثرها الإقتصادي والإجتماعي في تحريك سوق العمل وزيادة الأستخدام والتشغيل والانتاج المحلي ، كما هو الحال مع شبكة الحماية الاجتماعية .

ثانياً / سياسة بعيدة الامد (ذات آثر مرتفع) : تتعاضد فيها السياسات الإقتصادية كافة هي:-

١- السياسة النقديــة

يتم ذلك من خلال تغيير عرض النقود من قبل السلطة النقدية ، إذ تلجأ السلطات النقدية في حالة الركود الاقتصادي وأرتفاع معدلات البطالة إلى زيادة عرض النقود ، الذي يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة، إذ ان سعر الفائدة يشكل جزءاً كبيراً من تكاليف الأستثمار، فأن خفض سعر الفائدة يعني خفض تكلفة الأستثمار ومن ثم فان ذلك يؤدي إلى زيادة الأستثمار الذي يعني زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة معدل التشغيل وإنخفاض معدل البطالة (الدليمي ، ١٩٨٩ : ٦١٨) .

٢- السياسة الماليــة

إن حالة الركود الاقتصادي يصاحبه أرتفاع معدلات البطالة مع إنخفاض حركة البيع والشراء والأستثمار والإنتاج ، لذا فإن السياسة التي تنتهجها الدولة في هذه الحالة تعتمد على زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي منها أو الأستثماري ، وزيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة الطلب الكلي والإنتاج والأستخدام والتشغيل ، من ثم ينخفض معدل البطالة ، فضلاً عن أستخدام الضرائب إذ تقوم الدولة بتخفيض ضريبة الدخل والإنتاج ، مما يؤدي الى زيادة الدخل المتاح مما يقود الى زيادة الطلب على السلع والخدمات ، وأن تخفيض الضرائب غير المباشرة على الإنتاج يعني تخفيض كلف الانتاج ومعدل التوظيف وإنخفاض معدل البطالة (معروف ، ٢٠٠٥ : ٢٧٥) .

٣- السياسة التجاريــة

يتم من خلال رفع نسبة الضريبة الكمركية واغلاق المنافذ الحدودية تجاه السلع والبضائع المستوردة التي تضعف من قابلية عمل الجهاز الإنتاجي على انتاج السلع والبضائع مما يؤدي الى تعطيل الحركة الإنتاجية وأتساع البطالة في البلد .

الأستنتاجـات والتوصيــات

أولاً / الأستنتاجـات

١- محدودية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي مما جعله قطاع ضعيف في أستقطابه للعمالة وتحريك سوق العمل، مقابل مزاحمة القطاع العام بالتشغيل والانتاجية المحدودة بالاقتصاد العراقي .

٢- تبين لنا أرتفاع معدلات البطالة ويعكس سبب انخفاضها في غالبية سنوات البحث لا الى تطور النشاط الاستثماري للقطاع الخاص بقدر ما يعكس أرتفاع مستوى التشغيل في القطاع العام ، لاسيما استقطاب اعداد كبيرة لضمان أحتياجات المؤسسات العسكرية والأمنية في ظل التردي الأمني للبلد .

٣- الأعتماد على القطاع النفطي كمصدر لتوليد الناتج مع تراجع غالبية القطاعات الحقيقية ، أسهم في محدودية فرص التشغيل وأرتفاع معدلات البطالة في العراق .

٤- إن مؤشرات إداء القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي مقابل سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي ، الذي يعود سببه الى غياب المناخ الاستثماري جراء ضعف المركز المالي للمستثمر المحلي مع ضآلة دور الجهاز المصرفي في التمويل والاقراض مع التردي الامني مما أسهم في تهميش دور القطاع الخاص في العراق .

٥- عدم موائمة وتوافق توزيع التشغيل على القطاعات الاقتصادية نتيجة عدم الأنسيابية والتوافق في نمو تلك القطاعات مما جعل القطاعات الانتاجية طاردة للتشغيل في البلد .

ثانياً/ التوصيــات

١- ضرورة إعطاء الأولوية التامة للقطاع الخاص في تسيير النشاط الاقتصادي بما يسهم في زيادة الاستخدام والتشغيل مع تنويع الانشطة الاقتصادية من أجل تصحيح بنية الانتاج .

٢- تبني الحكومة سياسات اقتصادية لتشجيع عمل القطاع الخاص على اداء دوره في النشاط الاقتصادي من خلال قيام السياسة المالية بتوفير رأس المال اللازم للقيام بالمشاريع الأستثمارية الانتاجية المختلفة مع منح الاعفاءات والتسهيلات الضريبية للمنتجين، فضلاً عن قيام السياسة النقدية بتخفيض سعر فائدة لتسهيل الحصول على القروض الضرورية وتنظيم الأسعار في السوق المحلية.

٣- التنسيق بين مؤسسات القطاعيين العام والخاص في تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة عن طريق توفير الأيدي العاملة الفنية المدربة والمؤهلة من خلال تطوير البرامج التدريبية لرفع مستوى التشغيل والقضاء على معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي .

٤- العمل على خلق سياسة محددة لسوق العمل ، وتشكيل لجنة خاصة بدراسة ميزات القوى العاملة بما يحقق الموائمة بين المعروض والمطلوب من الايدي العاملة لتكون دليل في تقدير الأحتياجات الفعلية من قوة العمل المتاحة، وبما يضمن سلامة إتجاهاتها القطاعية نحو القطاعات الاقتصادية المؤهلة للتنويع الكمي والنوعي في آن واحد .

٥- تحديد وظائف القطاع العام بأضيق الحدود من أجل زج الخريجين في الأعمال والمشاريع الخاصة التي تسهم في تحريك الانشطة الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للبلد .

المصـــادر والمراجـــع

أولاً : الكتـب

١- البلاوي ، حازم (١٩٩٨) ، **دور الدولة في الإقتصاد** ، ط١ ، دار الشروق للنشر ، القاهرة ، مصر .

٢- الجميلي وعبد الكريم ، حميد جاسم ، أنور بهجت (٢٠١٨) ، **مبادئ الإقتصاد الكلي** ، ط١ ، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

٣- الحافظ ، مهدي (٢٠١٢) ، **التنمية البشرية – أفكار ومعالجات جديدة** ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق .

٤- حسين ، منى يونس (٢٠١٥) ، **الإقتصاد الكلي** ، ط١ ، دار أمجد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

٥- حمزة ، عباس مكي (٢٠١٥) ، **التنوع الإقتصادي – تجارب مختارة وإمكانية الأستفادة منها في الإقتصاد العراقي** ، ط١ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، العراق .

٦- الدليمي ، عوض فاضل أسماعيل (١٩٨٩) ، **النقود والبنوك** ، الناشر جامعة بغداد .

٧- دويدار ، محمد حامد وآخرون (١٩٨٨) ، **أصول علم الإقتصاد السياسي** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

٨- الشرع ، رحيم كاظم حسن (٢٠١٧) ، **الإقتصاد العراقي بين الضغوط التضخمية ومشكلة البطالة** ، ط١ ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ، العراق .

٩- صالح وجنابي ، لورنس يحيى ، حامد رحيم (٢٠١٨) ، **معوقات التنمية الإقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣** ، ط١ ، دار ومكتبة كريم ودار ومكتبة أوراق ، بغداد ، العراق

١٠- العاني ، عماد محمد علي (٢٠١٨) ، **إقتصاديات المالية العامة** ، ط١ ، مكتب العراق للطباعة والنشر ، بغداد ، العراق .

١١- عبد الحليم ، محمد يونس (٢٠٢٠) ، **التخطيط الإقتصادي** ، ط١ ، روابط للنشر وتقنية المعلومات ، مصر الجديدة ، مصر .

١٢- عبد الهادي وآخرون ، سامر علي ، شادي أرشيد الصرايرة ، نضال علي عباس (٢٠١٢) ، **الإقتصاد الكلي** ، ط١ ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
١٣- العقابي ، حميد عبد الحسين مهدي (٢٠١٥) ، **الأصلاح الإقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وآثر التشريعات فيه** ، ط١ ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، العراق .
١٤- الكيالي والزهيري ، عبد الوهاب ، كامل (١٩٧٤) ، **الموسوعة السياسية** ، المؤسسة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، لبنان .
١٥- معروف ، هوشيار (٢٠٠٥) ، **تحليل الإقتصاد الكلي** ، ط١ ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
١٦- هندي ، منير أبراهيم (٢٠٠٠) ، **الخصخصة خلاصة التجارب العالمية** ، منشأة المعارف للنشر ، الاسكندرية ، مصر .
١٧- الياسري ، أحمد جاسم جبار (٢٠١٠) ، **النفط ومستقبل التنمية في العراق** ، ط١ ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، لبنان .

ثانياً : التقارير الرسميـة والمنشـورات

١- المعهد العربي للتخطيط ، سياسات تنمية القطاع الخاص ، ٢٠٢١ ، متاح على موقع المعهد الرسمي http://www.arab-api.org
٢- منظمة العمل الدولية ، المكتب الاقليمي للدول العربية والجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وظائف لائقة من اجل العراق : استراتيجية للعمالة والعمل اللائق ، ٢٠١٣ .
٣- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ .
٤- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة ، سنوات مختلفة .
٥- جمهورية العراق ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مسح التشغيل والبطالة في العراق ، السنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ .
٦- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، تقرير سلسلة صافي التراكم الرأسمالي للسنوات ١٩٩٥-٢٠١٩ .

ثالثاً : الرسائل والأطاريـح الجامعيـة

١- خليفة ، محمد ناجي (٢٠٠٦) ، **البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية** ، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا .

رابعاً : البحوث والدراسـات العلميـة

١- الجنابي وياس ، هيثم عبد القادر ، أسماء خضير (٢٠١٤) ، **تحليل إتجاهات البطالة في العراق وسبل معالجتها** ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، السنة (٣٧) ، العدد (١٠١).

٢- حسين ، عيادة سعيد (٢٠١٢) ، **البطالة في العراق وسبل معالجتها** ، مجلة الانبار للعلوم الإقتصادية والإدارية ، جامعة الانبار ، المجلد (٤) ، الأصدار (٨) .

٣- الكواز ، أحمد (٢٠٠٨) ، **بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص** ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة أجتماعات الخبراء ، الكويت .

٤- الموسوي وعبد الرزاق ، حنان عبد الخضير هاشم ، أسامة نزار جبار (٢٠٢٠) ، **القطاع الخاص في العراق وسبل النهوض** ، مجلة الكلية الأسلامية الجامعة ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، العدد (٥٨) ، المجلد (١) ، الجزء الأول .

خامساً : المراجـــع الأجنبيـــة

١- Smith , Adam (١٩٠٤) , **An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations** , ٥th edition , London : Methuen & co. ,Ltd, England.

الملحق (١) إجمالي تكوين رأس المال الثابت حسب الموجود للقطاع الخاص في العراق بالأسعار الجارية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) / مليون دينار

السنة	الأبنية السكنية	الابنية غير السكنية	الانشاءات الأخرى	وسائط نقل	الات ومعدات وعدد وقوالب	اثاث واجهزة مكتب	الاصول المفتلحة	موجودات أخرى
٢٠٠٣	٦٩٥,٤٧٠	٤٦,٥٨٣	١,٠٤٨					
٢٠٠٤	٨٧٤,٤٥٣	٧٣,٦٦٣	١,٠٠٧					
٢٠٠٥	١,١٧٢,٠١٣	١٢٨,٥٣٤	٩٦٤					
٢٠٠٦	١,٨٥٦,٦٧٩	١٩٣,٧٦٣	١,٠٤٤					
٢٠٠٧	٢,٢٥٤,٥١٢	٢٩٥,٤٨٣	١,٥٢١					
٢٠٠٨	٢,٦٩٩,٩٨٤	٣٨٩,٥٤٦	١٣,٣١٠					
٢٠٠٩	٣,٤٧٥,٣٧٤	٥٧٢,٨٢٨	٧٦,٣٢٨					
٢٠١٠	٤,٥٥٧,١٧٦	٧٣٩,٦٨٦	٨٣,٩٠٧	٤٣١,٠٨٧	٤٩,٢٤٧	١١٨,٥٥٦		
٢٠١١	٥,٩٠٤,٧٦٤	١,٠٤٩,٦٥٧	٩٧,٣١٠	٣٨٥,٠٥٨	٧٣,٦٤٧	٥٠٤,٨٦٦		
٢٠١٢	٨,٩٧٤,١٤٨	١,٤٦٩,٥٩٥	١٠٣,٤٦٦	٥٠٠,٦٤٤	٤٠١,٤٠٦	٥٣٣,٤٣٧		
٢٠١٣	١٢,٢١٨,٤٩٨	١,٦٢٨,٥٠٩	١١٤,٠٥٨	٤,٠٨٥,٦١٨	١,٧٨٦,٢٤٩	٥٠٦,٢٥٣		
٢٠١٤	١٦,٩٠١,٤١٨	٢,١٠٧,٥٦٧	٢٤٩,٢٩٣	٧,٧٢٩,٣٢٦	٣,٩٢٥,٩٨٧	٦٢٣,٧٥٨		
٢٠١٥	٢٠,٠١٥,١٥١	٢,٤١١,٢٢٧	١,٨٨٦,٢٩٣	١٠,٦١٩,٤٨٢	٨,٣٥٩,٠٠٢	٧٨٥,٩٥٠	٢١,١٩٦	٤٩,٤٣٤
٢٠١٦	٢٣,٥٩٥,١٠٩	٢,٩٣٤,٨٩٣	١,٩٠٢,٢٩٠	١٠,٥٦٨,٣٣٠	١١,٦١٣,٧٢٠	٨٠٠,٨٠٩	٢٨,٧٦٢	٦١,٢٤٩
٢٠١٧	٢٨,٤٠٠,٥٧٦	٤,٠٤٧,٣٥٤	٢,٥٠١,٢٢٤	٩,٢٣٧,٦٦٩	١٥,٤٧٣,٢٢٠	٩٤٤,٠٩٢	٢٢,٣٣١	١٢٥,٢٥٨
٢٠١٨	٣٢,٨٣٠,٥٦٦	٤,٩٣٠,٥٢٩	٢,٦٥٤,٣٤٠	٨,٣٥٦,٨٢٧	١٤,٧٢٩,٨٩٥	١,٠١٦,٧٤٩	١٥٥,٤٥٧	٢١١,٣٣٦
٢٠١٩	٣٦,٧٨٨,٩٤٠	٥,٩١١,٧٤٣	٢,٧٥٣,٩١٠	٧,٩٢٩,٧٨٤	١٥,٨٨٧,٢٣٤	١,٠٧٢,٧٤٦	٢٠٩,٣٩٨	٢٤٣,٠٧٢
٢٠٢٠	١٣٢,٨٨٥	١,١٣٢,٠٦٢	١,١٣٤,٠٩١	١,٠٣٠,٥٩٨	١,١٣٤,٠٩١	٣,٧٤١,٩٣٤	٣٨,٠٧٥	٤٣,١٤٩

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، سلسلة بيانات .